

ما لا يقل عن 647 حالة اعتقال
تعسفي في سوريا في تموز 2018

65% منها على يد قوات النظام السوري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأحد 5 آب 2018

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص تموز.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع.

رابعاً: أبرز حوادث وحالات الاعتقال التعسفي في تموز.

خامساً: التوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

يتعرّض الأشخاص للاعتقال التعسفي في سوريا بشكل يومي منذ بدء الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 إما لأنهم مارسوا حقاً من حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل الحق في حرية الرأي والتعبير، أو لأنهم حُرّموا من المثل أمام محاكمة عادلة، فاحتجزوا من غير أن تُصدّر هيئة قضائية مستقلة قراراً باحتجازهم أو توجيه تهم لهم أو تعريضهم لمحاكمة، أو توفير التّواصل مع محامٍ، أو لأنهم احتجزوا بعد انقضاء مدة العقوبة المفروضة عليهم، وغالباً ما يخضع المحتجزون تعسفياً للحبس الانفرادي عدة أشهر وأحياناً سنوات إن لم يكن لأجل غير محدد في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. والاحتجاز بحد ذاته لا يُشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان إلى أن يُصبح تعسفياً، كما تنصُّ الصكوك الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 9 منه على أنه "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفياً" أما المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نصّت "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون".

لا يكاد يمرُّ يوم من دون أن تُسجّل حادثة اعتقال تعسفي، وقد كان النظام السوري أول أطراف النزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج ضدّ مختلف أطراف الشعب السوري، وقد أتبع النظام السوري أساليب مافيوية، فمعظم حوادث الاعتقال تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو أثناء عمليات المداهمة، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُجرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى محتفين قسرياً.



يُعتبر النظام السوري مسؤولاً عمّا لا يقل عن 87% من حصيلة الاعتقالات التعسفية المسجلة لدينا، وغالباً لا تتمكن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري.

وعلى الرغم من جميع المفاوضات والاتفاقيات وبيانات وقف الأعمال العدائية، التي شهدها النزاع السوري إلا أننا نرى أنّ قضية المعتقلين تكاد تكون المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أيّ تقدّم يُذكر، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي: أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 87% من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليّة والدولية و ضمانات المحاكمة العادلة.

منهجية:

يوثق التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التعسفي من قبل أطراف النزاع في تموز، كما يرصد أبرز نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التعسفي التي حصلت في تموز. يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التعسفي، وتجنّب تسجيل الحوادث المختلفة للحجز والحبس والحرمان من الحرية مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التعسفي السالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية،



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

2

ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمَّ يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقربين منهم، والتَّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلِّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التَّعقيد، كما نسجل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التَّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرضهم لمزيد من الخطر والتَّعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرَّغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 140850 شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسَّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنَّ حالات الإفراج تمَّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزون على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

• كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.

• أغلب حالات الاعتقال تتمُّ بشكل عشوائي وبحق أناس لا تربطهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.

• إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعايناه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.

• سيطرة النظام السوري على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارسته الممنهجة لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.

• تعدُّ الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتَّابعة للنظام السوري وقيامها بعمليات الاعتقال التَّعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.



- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يُمكن متابعتها.

ثانياً: ملخص تموز:

استمرت قوات النظام السوري خلال تموز بسياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق المدنيين القاطنين في أماكن سيطرتها، حيث قامت قوات النظام السوري والميليشيات المحلية التابعة لها بعمليات اعتقال موسعة بهدف التجنيد في صفوفها، استهدفت من خلالها الطلاب الجامعيين والموظفين الحكوميين ضمن الشريحة العمرية من -18 42 عاماً، كما رصدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام قوات النظام السوري في تموز بعمليات اعتقال وإخفاء قسري للمدنيين من أبناء المناطق التي وقعت اتفاقيات مصالحة مع قوات النظام السوري، وتركزت هذه الاعتقالات بحق أبناء محافظتي ريف دمشق ودرعا، كما قامت قوات النظام السوري بعمليات اعتقال ممنهجة شملت ذوي منتسبي فصائل المعارضة المسلحة في مدن حماة وحلب واللاذقية، ولم تستثن هذه الاعتقالات الأطفال والسيدات.

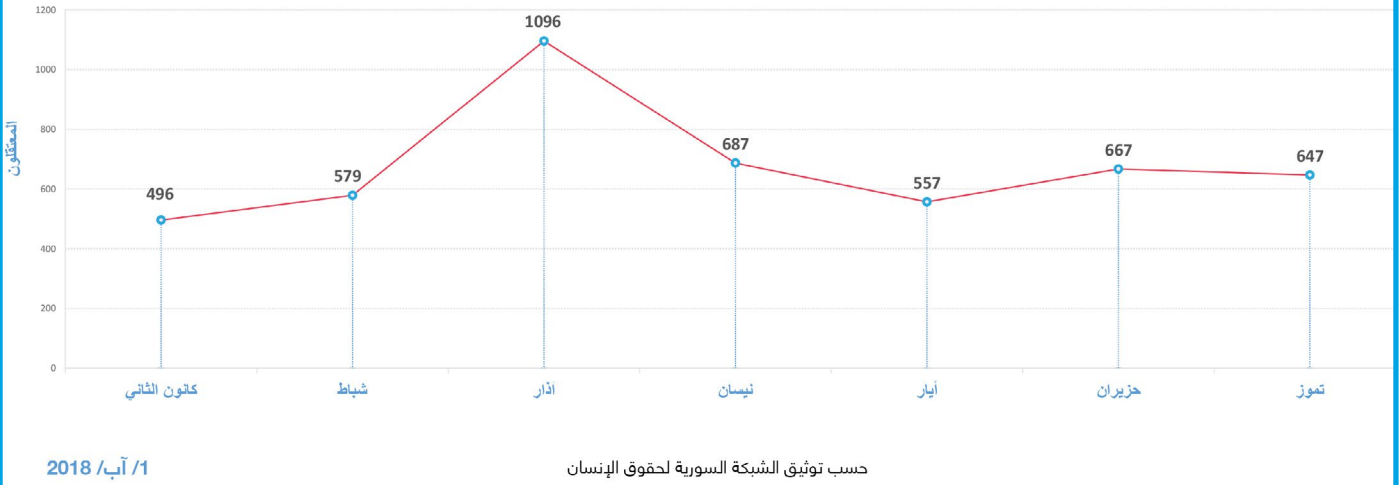
استمرت قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) في تموز بسياسة الاعتقال التعسفي بحق نشطاء المجتمع المدني المعارضين لسياساتها، كما رصدنا قيامها بعمليات اعتقال موسعة بحق المدنيين العرب لدى مرورهم من نقاط التفتيش التابعة لها، بشكل خاص في محافظتي الرقة والحسكة. فصائل المعارضة المسلحة في تموز قامت بعمليات اعتقال موسعة بحق المدنيين في ريفي محافظة حلب الشمالي والشرقي، تركّزت في مدن عفرين واعزاز والباب. كما رصدنا قيام كل من فصائل جيش الإسلام التابع لفصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام بعمليات اعتقال وتعذيب استهدفت أبناء محافظة ريف دمشق الموجودين في مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام في إدلب وحلب.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع:

ألف: حصيلة الاعتقالات التعسفية منذ بداية عام 2018:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 4729 حالة اعتقال تعسفي على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2018 حتى آب من العام ذاته. توزّعت على النحو التالي:

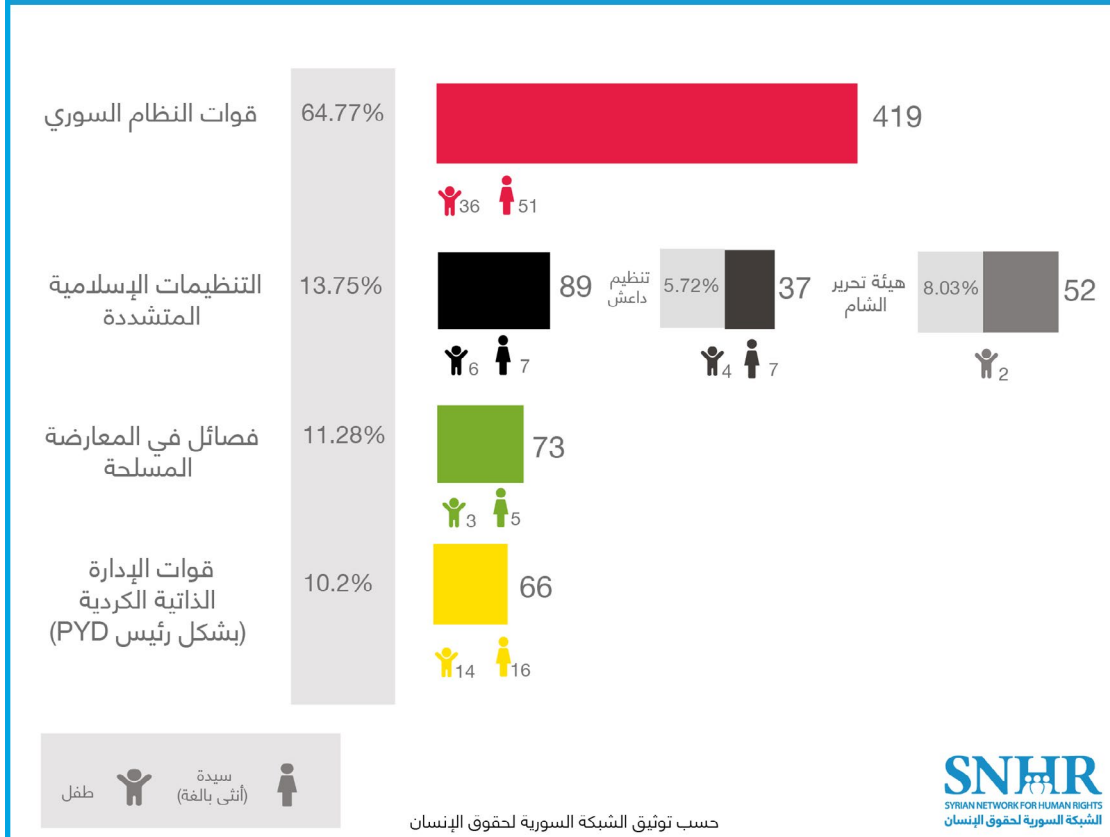




باء: حصيلة الاعتقالات التعسفية في تموز:

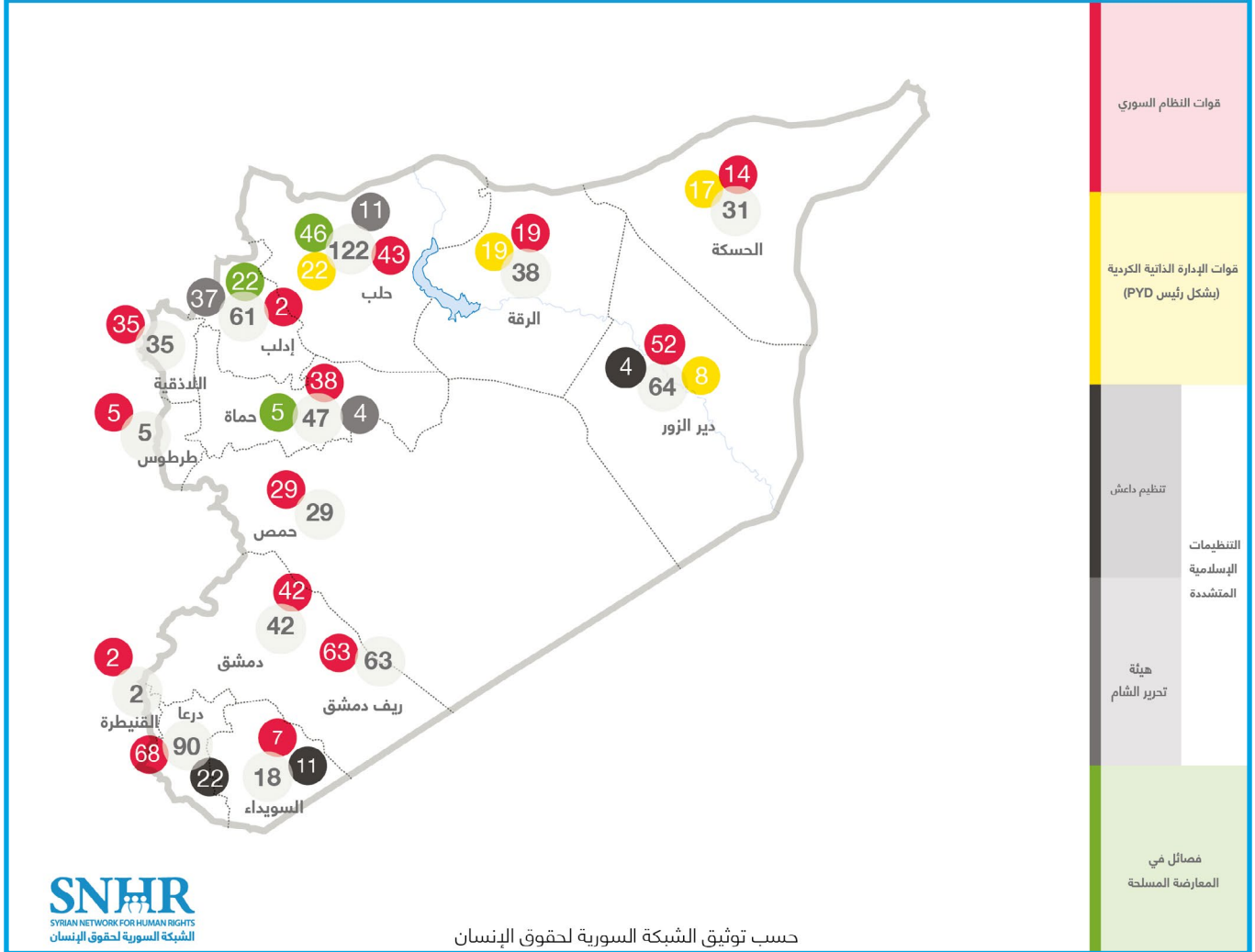
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 647 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في تموز، توزعت حسب الجهات الرئيسية الفاعلة على النحو التالي:

ما لا يقل عن 647 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في تموز 2018

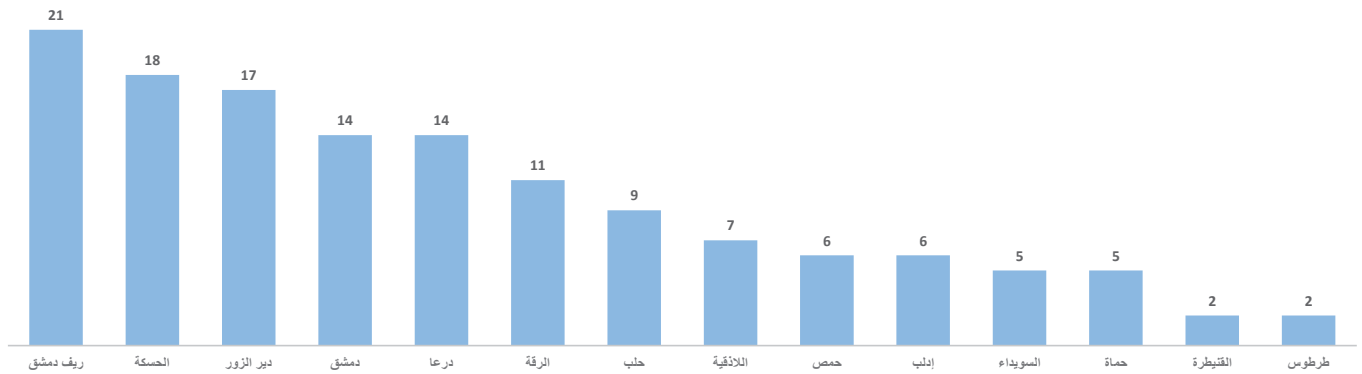


تُظهر الخريطة التالية توزُّع حالات الاعتقال التَّعسفي في تموز على المحافظات السورية حسب الأطراف الرئيسة الفاعلة:

ما لا يقل عن 647 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في تموز 2018



كما وثقنا ما لا يقل عن 137 نقطة مدهامة وتفتيش، نتج عنها حجز للحرية في تموز، توزّعت على المحافظات على النحو التالي:



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

6

توزعت حصيلة نقاط المداهمة والتفتيش حسب الجهات المسؤولة عنها على النحو التالي:



ثالثاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في تموز:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

أبرز الحوادث:

الثلاثاء 3/ تموز/ 2018 اعتقلت قوات النظام السوري 12 شخصاً من أبناء مدينة الرقة لدى مرورهم من نقطة تفتيش تابعة لها في مدينة السلمية شرق محافظة حماة، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

السبت 7/ تموز/ 2018 اعتقلت قوات النظام السوري تسعة أشخاص من أبناء مدينة دوما شرق محافظة ريف دمشق إثر مداهمة مكان إقامتهم في حي برزة البلد شمال شرق مدينة دمشق، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

الأربعاء 25/ تموز/ 2018 اعتقلت قوات النظام السوري 14 شخصاً من أبناء مخيم اليرموك جنوب مدينة دمشق، إثر مداهمة مكان إقامتهم في المخيم واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

أبرز الحالات:

الأستاذ فيصل الغزاوي، مدرس، من أبناء مدينة طفس جنوب محافظة درعا، الأربعاء 11/ تموز/ 2018، اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في بلدة خربة غزالة شرق محافظة درعا، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



المهندس محمد العمر، من أبناء مدينة طيبة الإمام شمال محافظة حماة، الجمعة 27/ تموز/ 2018 اعتقلته قوات النظام السوري لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في منطقة معبر نقطة المصنع الحدودية مع لبنان غرب محافظة ريف دمشق، واقتادته إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

(لم تتمكن من ذكر الاسم لدواعٍ أمنية)، سيدة، من أبناء حي جنوب الملعب جنوب مدينة حماة، الجمعة 12/ تموز/ 2018 اعتقلتها قوات النظام السوري إثر مدهمة مكان إقامتها في الحي واقتادتها إلى جهة مجهولة، لا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):
أبرز الحوادث:

الثلاثاء 3/ تموز/ 2018 قامت عناصر تابعة لهيئة تحرير الشام بحملة دهم واعتقالات في مدينة سمرين شمال محافظة إدلب، تم توثيق اعتقال 3 مدنيين من أبناء بلدة أبو الظهور شرق محافظة إدلب، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

أبرز الحالات:

هيثم حسان، من أبناء مدينة سراقب شرقي محافظة إدلب، عضو المكتب التنفيذي في المجلس المحلي لمدينة سراقب، وعضو تحالف القوى الثورية في المدينة، الأحد 1/ تموز/ 2018، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام من مكان إقامته في مدينة سراقب واقتادته إلى جهة مجهولة.



هيثم حسان



تاء: فصائل في المعارضة المسلحة:

أبرز الحالات:

باروجان علي، من أبناء مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، الأحد 15/ تموز/ 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى فرقة السلطان مراد التابعة لفصائل المعارضة المسلحة من مكان عمله في مدينة عفرين، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



صورة تظهر المواطن باروجان علي
وهو قيد الاعتقال

هوشنك خالد، من أبناء قرية باسوطه بريف محافظة حلب الشمالي، الخميس 19 /تموز/ 2018 اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى فصائل في المعارضة المسلحة لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في قرية باسوطه، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



هوشنك خالد

تاء: قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):

أبرز الحوادث:

الجمعة 13/ تموز/ 2018 اعتقلت قوات الإدارة الذاتية 15 سيدة من مكان وجودهن قرب منطقة دوار الصوامع شمال مدينة الرقة، واقتادتهن إلى جهة مجهولة.



أبرز الحالات:

دهام عثمان، عضو المجلس الوطني الكردي، من أبناء قرية كلهي بريف محافظة الحسكة الشمالي، الثلاثاء/10 تموز/ 2018 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في قرية كلهي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



دهام عثمان

عبد المجيد الموسى عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي، من أبناء مدينة رأس العين بريف محافظة الحسكة الشمالي، الإثنين/23 تموز/ 2018 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في مدينة رأس العين، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



عبد المجيد الموسى

عبد الحميد الخليل، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي، من أبناء مدينة رأس العين بريف محافظة الحسكة الشمالي، الإثنين/23 تموز/ 2018 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان وجوده في مدينة رأس العين، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



عبد الحميد الخليل



رابعاً: التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

لا بدّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدّ للاختفاء القسري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.
- التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

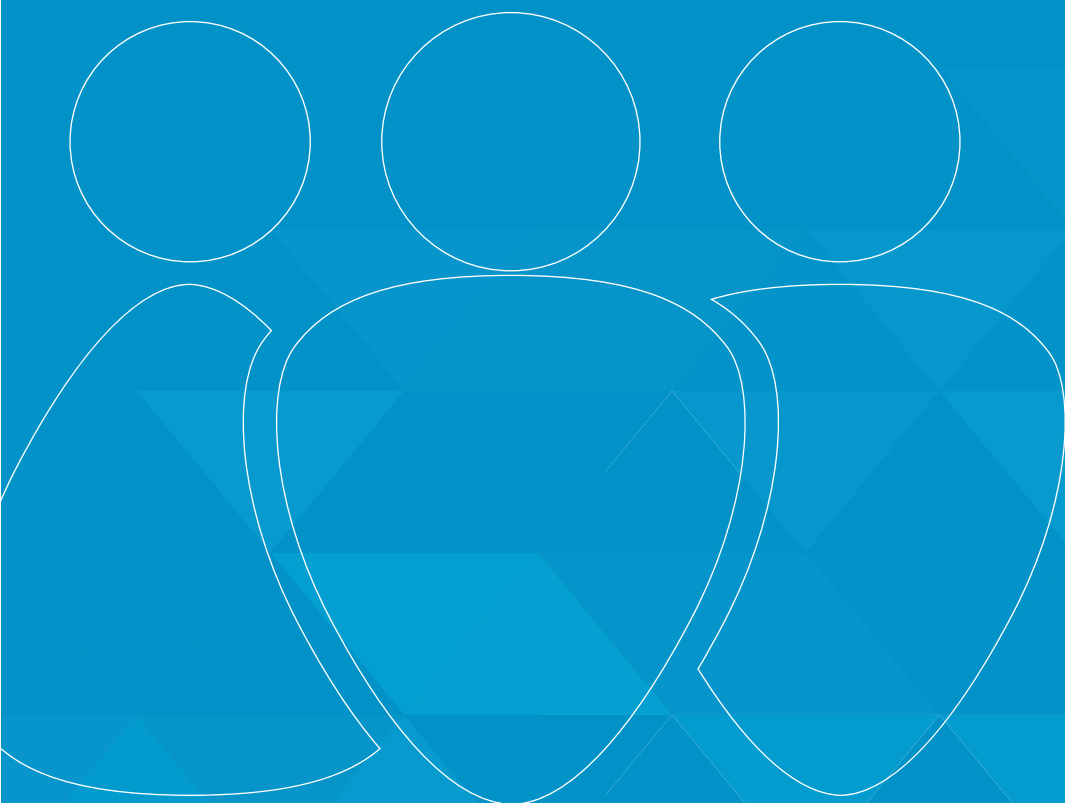
إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIM:

النظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.

إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانة:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتّقدم في عملية الكشف عن مصير 86 ألف مفقود في سوريا، 87% منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدّ من التّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتّوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين الجديد في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي تمّ السوريون أكثر من قضايا بعيدة يمكن التّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

